اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق كبار السن
خمسة أسباب تبرر الحاجة إليها

١ يحرم كبار السن من حقوقهم الإنسانية

على سبيل المثال ، في جميع أنحاء العالم ، يتم حرمان كبار السن من حقوقهم في:

- **التحرر من العنف والإساءة والإهمال:** في دراسة استقصائية شملت ١٣٣ بلداً، وجد أن هناك ٤١ دولة فقط لديها قوانين وطنية لمنع العنف وإساءة معاملة وإهمال كبار السن يتم إنفاذها بالكامل.[١]
- **الصحة: يفيد ستون في المائة من كبار السن الذين شملهم المسح في البلدان المنخفضة والمتوسطة** [٢] الدخل وما يصل إلى ١٠ في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع أنهم لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية التي يحتاجونها بسبب التكلفة.[٣]
- **الضمان الاجتماعي:** على الصعيد العالمي، لا يحصل ٣٢ في المائة من الأشخاص الذين هم فوق سن التقاعد على معاشات تقاعدية. وفي معظم البلدان المنخفضة الدخل، فإن الرقم يزيد عن ٨٠ في المائة. [٤]
- **الرعاية والدعم للعيش المستقل:** على الصعيد العالمي، هناك حاجة إلى ١٣,٦ مليون عامل في قطاع الرعاية الرسمي لتوفير الرعاية والدعم اللذين يحتاج اليهم كبار السن. [٥]

٢ يتعرض كبار السن للتحيز والتمييز

التحيز ضد كبار السن (القوالب النمطية والتحامل والتمييز ضد كبار السن) منتشر في جميع المجتمعات. [٦]
ويتعرض كبار السن لأشكال مختلفة من التمييز:

- التمييز بسبب السن المعروف أو المتصور
- التمييز المتعدد الأشكال والجوانب بسبب السن جنبا إلى جنب مع خصائص أخرى، مثل الجنس أو القدرة أو الحالة الاجتماعية
- التمييز التراكمي، عندما يتراكم أثر التمييز ضدهم بمرور الوقت في عدد من المناسبات.
- إن النظام الدولي الحالي لحقوق الإنسان ليس عادلاً أو منصفا لكبار السن. لقد فشل في أربع طرق: المعايير الموجودة مبعثرة وغير متناسقة وغير مكتملة. يعوق التنفيذ عدم وجود قوانين وطنية؛ وغياب البيانات المفصلة يقدم صورة غير دقيقة ولا توجد آلية دولية للرصد والمحاسبة.

ونتيجة لذلك، يقول كبار السن إنهم يشعرون بأنهم غير مرئيين وعديمي الفائدة، ومهانين وتحت الوصاية. [٧]

٣ معاهدات حقوق الإنسان الدولية الحالية ليست كافية

تتضمن معاهدات حقوق الإنسان الحالية إشارات قليلة الى حقوق كبار السن. وهذه الإشارات التي تتضمها المعاهدات مبعثرة وغير متناسقة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مجالات تكون فيها حقوق كبار السن غير محمية بشكل مناسب مثل التمييز بسبب السن والتحرر من العنف وسوء المعاملة والإهمال والعناية والدعم والرعاية التلطيفية، و« بلوغ الشيخوخة في نفس المكان » والرعاية في «نهاية الحياة» والعدالة لكبار السن. وهناك القليل من البيانات وغيرها من المعلومات عن حقوق كبار السن. كما وفشلت هيئات رصد المعاهدات في الرصد المناسب فيما إذا كانت الدول تفي بالتزاماتها تجاه كبار السن.

٤ اتفاقية جديدة للأمم المتحدة هي الخيار الأفضل

يمكن فقط لاتفاقية جديدة معالجة الثغرات الموجودة في نظام حقوق الإنسان القائم. سوف تغطي المجالات في حياة كبار السن غير المغطاة حاليا بشكل مناسب. وستوضح التزامات ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن وتطلب منهم تنفيذ القوانين والسياسات التي تعزز المساواة والكرامة والاستقلالية والحرية الذاتية لكبار السن. ومن شأنها أيضا أن تطلب من الدول تجميع وتصنيف وتحليل ونشر المعلومات عن حقوق كبار السن. وسوف تنشئ أنظمة رصد ومساءلة متخصصة. لا توجد أداة أخرى يمكنها أن تقوم بكل ذلك.

٥ اتفاقية جديدة للأمم المتحدة ستغير حياة كبار السن

من شأن اتفاقية جديدة مساعدة الحكومات وغيرها في معالجة مسألة شيخوخة السكان بشكل إيجابي، والقضاء على التمييز بسبب السن وأن تحمي بشكل أفضل حقوق كبار السن. وستولد مصادر مالية وغيرها من المصادر للبرامج والتدخلات التي تدعم كبار السن وتجعل من تنفيذ التوصيات في سياسات الشيخوخة والتنمية، مثل خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وأهداف التنمية المستدامة، أكثر احتمالا. إنها ستساعدنا على تغيير مواقفنا تجاه كبار السن ورؤية التقدم بالعمر كوقت يمكننا فيه الاستمرار في الازدهار والتطوير.

يجب أن تتضمن خمسة عناوين

١ الغرض والنطاق

يجب أن يكون الغرض من الاتفاقية حماية وضمان تمتع كبار السن الكامل والمتساوي بجميع حقوق الإنسان. للقيام بذلك، يجب أن يشمل النطاق (على من ينطبق) كل شخص قد يتعرض للتحيز على أساس السن والتمييز والحرمان من الحقوق عند تقدمه في السن.

ما يعرف شخص ما بأنه «كبير في السن» قد يختلف من سياق إلى آخر. لا يوجد عمر زمني يبدأ عنده الكبر في السن. التحيز ضد كبار السن، بما في ذلك التمييز القائم على السن، يمكن أن يبنى على السن المتصور أو خصائص مرتبطة بالكبر في السن. لذلك، فتعريف الشخص الأكبر سنًا استنادًا إلى العمر الزمني، مثل شخص يزيد عمره عن ٦٠ أو ٦٥ عامًا، يجب أن لا يعرف نطاق الاتفاقية لأنه قد يستثني الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن هذا السن والذين قد يتعرضون للتحيز بسبب السن أو يحرمون من حقوقهم استنادًا إلى كبرهم في السن.

٢ المبادئ

يجب أن تشمل مبادئ حقوق الإنسان الشاملة التي تنطبق على كل مادة في الاتفاقية عدم التمييز، والاحترام، والكرامة، والحرية الذاتية، والمساواة، وتحقيق الذات، والتنمية الشخصية، والمشاركة الكاملة والفعالة والدمج في المجتمع، واحترام الاختلاف والتنوع وتيسُّر الوصول والسكن المعقول.

٣ الالتزامات العامة

يجب أن تشمل الالتزامات العامة للدول التزامًا بإجراء تقييم مساواة إلزامي حول أثر جميع التشريعات والقرارات المتعلقة بالسياسات والميزانية على كبار السن، لا سيما السياسات المتعلقة بالعمر.

٤ الحقوق

ينبغي أن تحظر الاتفاقية جميع أشكال التمييز القائم على العمر المتقدم، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع عوامل أخرى. وينبغي أن تشمل مجموعة شاملة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥ التنفيذ والرصد والمساءلة

يجب أن تكون أنظمة التنفيذ والرصد والمساءلة قوية مثل تلك الخاصة بمعاهدات حقوق الإنسان الأخرى. ويجب أن تتضمن آليات التنفيذ آليات تنسيق وطنية، ومراكز تنسيق حكومية، وبناء قدرات الدول الأطراف (الدول التي تصادق على الإتفاقية). ينبغي أن تشرك هيئات الرصد الوطنية المستقلة كبار السن ومنظمات المجتمع المدني. يجب عليهم إعداد آليات شكاوى فردية قابلة للتنفيذ. ويجب أن تكون هناك هيئة معاهدة مستقلة لمراقبة التنفيذ. يجب أن تكون المعاهدة مفتوحة للتوقيع والتصديق و/أو الانضمام من قبل هيئات التكامل الإقليمية.

---

١. منظمة الصحة العالمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير عن الحالة العالمية لمنع العنف ٢٠١٤، ٢٠١٤ ص ٢٦٥-٢٦٨
٢. منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي حول التشيخ والصحة، ٢٠١٥ ص ٩١
٣. منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي حول التشيخ والصحة، ٢٠١٥ ص ٩٢
٤. منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية ٢٠١٧- ٢٠١٩: الحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٧، ص ٧٥
٥. شيل ادلونغ اكس، توسيع الحماية الاجتماعية: حماية رعاية طويلة الأجل لكبار السن: مراجعة ثغرات التغطية في ٤٦ دولة، ورقة عمل حول «توسيع نطاق الضمان الاجتماعي» رقم ٥٠، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥، ص ١٢.
٦. الوضع الحالي للحالة الاجتماعية والرفاهية والمشاركة في التنمية وحقوق المسنين في جميع أنحاء العالم، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٢، صفحة ٥٠
www.un.org/esa/socdev/ageing/documents/publications/current-status- older-persons.pdf
٧. GAROP، نقول بكلماتنا، ما يقوله كبار السن عن التمييز وحقوق الإنسان في سن متقدمة، ٢٠١٥

HelpAge International

الناشر: منظمة HelpAge الدولية
ص. ب.: 70156
المملكة المتحدة 9GB لندن WC1H
www.helpage.org
جمعية خيرية مسجلة 288180